الشورى يطالب وزارة العدل بالإسراع في تأسيس صندوق النفقة

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والثلاثين التي عقدها يوم الاثنين ٢٨ / ٦ / ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري وزارة العدل بالإسراع في تأسيس صندوق النفقة، والتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء للعمل على شغل وظائف القضاة الشاغرة.

كما دعا المجلس إلى إجراء دراسة تقويمية شاملة لمسيرة مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء والوقوف على المعوقات التي تواجهه ووضع الحلول المناسبة لها.

دعوة الجهات المعنية للتعاون مع وزارة العدل في تطبيق قضاء التنفيذ

وطالب المجلس في قراره الجهات المعنية التعاون مع وزارة العدل في تطبيق قضاء التنفيذ، مجدداً التأكيد على قراراته السابقة المتضمنة «صرف بدل لكتّاب الضبط والسجل في الوزارة ومساواتهم بكتّاب الضبط في هيئة التحقيق والادعاء العام» و «افتتاح فروع للمكاتب النسائية وتوظيف المرأة في القطاعات الحكومية».

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم.

وأوضحت اللجنة في ردها على ما يتعلق بالمؤشرات والإحصاءات لبيان مدى التقدم في سرعة إنجاز القضايا ومدى التقدم في تطبيقات التقنية؛ التي أثارها بعض الأعضاء، أن وزارة العدل تملك مثل تلك المؤشرات وهي متوفرة في مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء ببيانات شاملة تحتوي حوالي مائتي مؤشر إحصائي، وقياس لأكثر من (٤٥٠) مرفقاً عدلياً، وهي متاحة للجميع للاطلاع عليها، ويتم تزويد الجهات العدلية المختصة بها أولاً بأول.

وفي محور شغل الوظائف الإدارية والقضائية أفاد رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم أن الوزارة شغلت فعلياً أغلب الوظائف الشاغرة بالكفاءات الوطنية؛ وأن هناك نسباً مئوية يقضي العرف الإداري بأن تبقى شاغرة؛ لتحريك السلم بالترقيات وعدم جموده. لما لهذا الجمود من تأثير سلبي على المحفز الوظيفي؛ ومن هنا لابد من وجود بعض الشواغر ولو بنسبة قليلة.

وتابع رئيس اللجنة أن عملية اختيار القضاة تتم من خلال ترشيح أي من كليات الشريعة في المملكة بحسب ما تراه الكلية في المرشح من توفر مؤهلات شغل الوظيفة القضائية؛ سواء من ناحية المادة العلمية، أو الملكة القضائية، أو حسن السمت عبر تاريخه الدراسي، ومن ثم يتم فرز الأسماء المرشحة من قبل كليات الشريعة بمشاركة مندوبين من المجلس الأعلى للقضاء؛ تتم خلالها مقابلة المرشح واستطلاع إمكاناته، وبعد الترشيح يقوم المجلس الأعلى للقضاء؛ بإجراء مقابلة شخصية مع المرشح؛ يتم من خلالها التأكد مجدداً (بصيغة جديدة) من توفر عناصر الترشح والاختيار.

وأضاف البراهيم: إن وزارة العدل لا تزال ومن خلال المجلس الأعلى للقضاء تشغل باستمرار وظائفها القضائية الشاغرة، وفق خطة دقيقة تراعي أهمية وحساسية شغل هذه الوظيفة؛ مشيراً إلى أنه ليس من السهل شغل الوظائف القضائية كافة في وقت وجيز. وإذا كانت القطاعات المختلفة تجد أحياناً صعوبة في اختيار الموظف الإداري الكفء فكيف بالقاضي؟.

وأشار إلى أن المجلس الأعلى للقضاء يقدّر أهمية شغل الوظيفة القضائية، المختلفة عن شغل أي وظيفة أخرى لدى الوزارة؛ حيث إن اختيار القاضي يمر بقياسات مهمة كما يمر بعدة مراحل تتطلب الكثير من الوقت؛ لأن كثرة العدد وسرعة الشغل يجب ألا يكون على حساب الجودة، مضيفاً أنه تم خلال السنوات الخمس الماضية زيادة أعداد القضاة بأكثر من أعدادهم جميعاً خلال خمسين سنة سابقة، وهو يمثّل بالمعايير الوظيفية رقماً قياسياً غير مسبوق، ومثلهم تم ذلك في كتّاب العدل.

البراهيم: شغل وظائف القضاة لا يجب أن يكون على حساب الجودة

وبشأن خطة تقليص فترة المواعيد في المحاكم قال رئيس اللجنة: إن المجلس الأعلى للقضاء أفاد بأنه تمت معالجة طول المواعيد في المحاكم التي تعاني من كثرة القضايا، من خلال عدة إجراءات منها دعم المدن الرئيسة في المملكة بالمزيد من القضاة، وتفعيل برنامج الإسناد القضائي ومكاتب الصلح، وافتتاح المزيد من الدوائر الإنهائية، وتكثيف الجولات التفتيشية لإدارة التفتيش القضائي، وتكثيف الدورات التدريبية للقضاة، وإعطاء خارج دوام لبعض القضاة لإنجاز القضايا ذات الأولوية؛ ومنها قضايا السجناء والأحوال الشخصية، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات انعكست إيجاباً وتم بالفعل تقارب المواعيد.

وأشارت اللجنة إلى أن طول المواعيد في المحاكم في السابق كان في بعض المدن الرئيسة فقط وليس عاماً، وقد أكدت الوزارة في هذا الصدد أن لديها خطة مدروسة بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء نتج عنها تقليص مدة المواعيد في مدن رئيسة، مثل الرياض؛ ثم أصبحت المواعيد الجديدة خلال ثلاثة أسابيع تقريباً.

وتابع رئيس اللجنة القول: إن وزارة العدل تؤكد نجاح هذه الخطة؛ غير أنها والمجلس الأعلى للقضاء لا ينكران وجود تأخر في بعض القضايا في حالات تعود إلى طبيعة تلك القضايا التي تحتاج بعض الوقت لاستكمال إجراءاتها اللازمة، ويتعامل معها المجلس الأعلى للقضاء بأدواته المختلفة لمعالجة التأخر إن وجد.

وفيما يخص تدوين الأحكام القضائية وتقنينها أوضح الدكتور البراهيم أن ما أشار إليه بعض الأعضاء في مداخلاتهم يقصد به أحد مفهومَيْن: المفهوم الأول: صدور تقنين للأحكام؛ وهذا أسند اختصاص النظر فيه إلى هيئة كبار العلماء بأمر ملكي؛ وبناء عليه فإن وزارة العدل لا تختص به مطلقاً، لا ابتداءً ولا انتهاءً، ولا تتدخل الوزارة إلا في نطاق صلاحياتها، ولا تطالَب بما لم يوكل إليها حسب الأمر الملكي في هذا الشأن.

أما المفهوم الثاني المتعلق بتدوين الأحكام القضائية، فالوزارة تعمل حالياً على إنهاء لمساتها الأخيرة بإخراج مجموعة مجلدات ضخمة وعديدة، قد تصل إلى عشرين مجلداً مصنفة ومفهرسة على المواد القضائية، وقد استغرق هذا الجهد وقتاً وتفريغاً مؤقتاً لعدد من القضاة لمباشرة هذا العمل القضائي المهم للغاية، سواء للقضاة أنفسهم، أو للمحامين، أو المحكّمين والباحثين، وغيرهم.

وعن اللائحة التنظيمية لحقوق المطلقة نوه البراهيم إلى أن حقوق المطلقة تدخل في مشمول تقنين الأحكام القضائية ضمن مواد مدونة الأسرة، مشيراً إلى أن جميع ما يتعلق بالتقنين القضائي في هذا وغيره، قد أسند بأمر ملكي إلى هيئة كبار العلماء؛ حيث ستتولى هذا الشأن، ومن ثم فإن وزارة العدل غير مختصة بتلك اللائحة المشار إليها.

وبشأن تطوير مرفق القضاء قال رئيس اللجنة إن تطوير مرفق القضاء يحظى باهتمام خاص من خادم الحرمين الشريفين، وبدعم سخي من مقامه الكريم، معتبراً أن التطوير عملية تكاملية لجملة من العناصر لا يمكن فصل بعضها عن بعض، مشيراً إلى أن هناك عدد من العناصر التي من خلالها يمكن معرفة مدى التطور والتطوير في الواقع العملي أولها البنية التحتية التي هي المباني والتقنية حيث تم استلام عدد من مباني المحاكم وفق مواصفات عالية تلائم عملية التطوير، كما تم ترسية مبان لجميع الأراضي المتوفرة للمحاكم، أما التقنية فقد دخلت الوزارة في منافسة عالمية في هذا المجال، ولم تقتصر على توفر متطلباتها في المحاكم وكتابات العدل بل اهتمت بقياسات الأداء ومؤشراتها العالمية، ومنها أفضل ٢٠٠ مؤشر أداء إحصائي تقويمي ورقابي، وقد أفادت منها بعض الدول العربية والخليجية خاصة، وبناء عليه فإن مشكلة الأراضي والمباني والتقنية في حكم المنتهية.

وعن التأهيل القضائي والتدريب قال رئيس اللجنة إن التأهيل القضائي يتم في كليات الشريعة في جامعات المملكة، ويتم التركيز على ناحيتين: التمكن في الناحية اللغوية، وبناء الملكة الفقهية العلمية، وبعد التخرج يفرغ من يتم اختياره للقضاء للدراسة في المعهد العالي للقضاء لمدة سنتين؛ ينال بها درجة الماجستير.

ولفت إلى أن من المقررات التي يدرسها في المعهد: أصول الفقه، والقواعد الفقهية، ومقاصد الشريعة، والتخريج الفقهي، والعقد في الفقه الإسلامي، والحق في الفقه الإسلامي، والمعاملات المالية المعاصرة، وفقه الجنايات، وفقه الحدود، وفقه الأسرة، والعقوبات التعزيرية، والمرافعات الشرعية، والأنظمة القضائية، وطرق الإثبات، والمدخل إلى الأنظمة، والتحقيق، وإدارة المحاكم، وقواعد البحث العلمي. مضيفاً أن الطالب يدرس: النظام الإداري، والنظام التجاري، والنظام المالي، والنظام الجنائي، والنظام الاجتماعي، والقضاء الإداري، والعلاقات الدولية. مع التدريب القضائي في محكمة صورية في المعهد، ثم يلتحق الملازم القضائي في المحكمة للتدريب لمدة سنة كاملة؛ بعدها يمارس العمل القضائي والتأهيل القضائي يتم في مدة سبع سنوات في التأهيل العلمي والتدريب العملي. ومن هنا ندرك أن التطوير شمل التأهيل القضائي بعناية فائقة ومقررات متخصصة.

وفيما يتعلق بسن الأنظمة أوضح رئيس اللجنة أن مرفق القضاء يمر بمرحلة انتقالية تطويرية ابتداء بصدور التدريبات القضائية عام ١٤٢٦هـ، ثم صدور نظام القضاء ونظام ديوان المظالم عام ١٤٢٨هـ، تلاهما صدور نظام التنفيذ ونظام التحكيم، ثم توج ذلك بصدور نظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم في مطلع هذا العام ١٤٣٥هـ. وبهذا يتهيأ مرفق القضاء لنقله نوعية متقدمة تجعل من المملكة منارة إشعاع عالمي لإقامة العدل ومصدر خبرة متقدم لإقامة العدالة يستمد أحكامه من مصادر عالية المقام.

وفيما يخص البيئة الإدارية العصرية أشار رئيس اللجنة إلى أن هناك بيئة إدارية عصرية وشفافة وعادلة، حيث استحدثت وزارة العدل هيكلة جديدة تضمنت وكالات ووكالات مساعدة وإدارات ووحدات جديدة، كما أنها تعمل على حوسبة أعمالها وإحساس الموظف بالعدالة في تقويمه ومحفزات العمل، وبخاصة الترقيات التي تنفذ منها الوزارة على مستوى الدرجات كافة سنوياً أكثر من المعدل الحاصل في أي جهة حكومية أخرى بالنسبة لعدد الوظائف المتاحة، كما هو في إحصائية معتمدة لدى الوزارة.

وعن تأمين الإسناد للمحاكم قال البراهيم: إن وزارة العدل أفادت أنها تعمل عليه عن طريق فروعها، ويتم من خلال ذلك تأمين احتياجات المحاكم باستمرار، وتلافي أي نقص في حينه عن طريق تعيين ضابط اتصال للرفع عن احتياج كل محكمة، وهو المسؤول مع الفرع كله عن أي قصور.